أخبار هيئة المحاسبين

العدد ٥٥- ذو الحجة ١٤٢٨هـ - ديسمبر ٢٠٠٧م

صدور مشروع معيار مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية

الهيئة تعد استبيان الخطة الإستراتيجية للخمس سنوات القادمة

الهيئة تحتفل بالحاصلين على الزمالة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

SOCPA

عالم من الفرص العملية المتميزة

تفتح زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة، وتساعد الحاصلين عليها لتبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية.

يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة، المراجعة، الزكاة والضريبة، فقه المعاملات، الأنظمة التجارية.

فترة إختبار الزمالة القادمة
تبدأ في
١٤٢٩/٥/١٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٥/٢٤م

لمزيد من المعلومات حول اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يمكن الاطلاع على موقع الهيئة على الانترنت: www.socpa.org.sa

او الاتصال :

هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥

فاكس : ٤٠٢٥٦١٦

البريد الالكتروني : exam@socpa.org.sa

الجدول الزمني للدورات التدريبية لبرنامج زمالة الهيئة

الدورة الأولى لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

المادة	الفترة الزمنية				عدد أيام التدريب	إجمالي الساعات	ساعات التدريب اليومية						المواعيد
	التاريخ		الموافق				السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	
المحاسبة	١٤٢٩/٠٢/٠٩هـ	١٤٢٩/٠٣/١١هـ	٢٠٠٨/٠٢/١٦م	٢٠٠٨/٠٣/١٩م	٢٥	١٠٠	٤	٤	٤	٤	٤	-	٤ - ٩ مساء
المراجعة	١٤٢٩/٠٣/١٤هـ	١٤٢٩/٠٤/٠٣هـ	٢٠٠٨/٠٣/٢٢م	٢٠٠٨/٠٤/٠٩م	١٦	٦٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤ - ٩ مساء
الزكاة والضريبة	١٤٢٩/٠٤/١٣هـ	١٤٢٩/٠٤/٢٢هـ	٢٠٠٨/٠٤/١٩م	٢٠٠٨/٠٤/٢٨م	٨	٣٢	٤	٤	٤	٤	٤	-	٤ - ٩ مساء
فقه المعاملات	١٤٢٩/٠٤/٢٧هـ	١٤٢٩/٠٥/٠٣هـ	٢٠٠٨/٠٥/٠٣م	٢٠٠٨/٠٥/٠٨م	٦	٢٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤ - ٩ مساء
الأنظمة التجارية	١٤٢٩/٠٥/٠٥هـ	١٤٢٩/٠٥/١٠هـ	٢٠٠٨/٠٥/١٠م	٢٠٠٨/٠٥/١٥م	٦	٢٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤ - ٩ مساء

مواعيد اختبار الزمالة	١٤٢٩/٠٥/١٩هـ	١٤٢٩/٠٥/٢٢هـ	٢٠٠٨/٠٥/٢٤م	٢٠٠٨/٠٥/٢٧م

- لتحقيق الفائدة المرجوة من حضور الدورة ؛ تقترح الهيئة على المتدرب مراجعة المواد التدريبية والتمرن على المسائل والحالات العملية يوميا قبل الحضور للدورة.
- تتخلل هذه المواعيد فترات للصلاة والراحةً.
- الدورات التدريبية لبرنامج زمالة الهيئة معتمدة من وزارة الخدمة المدنية.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال على هاتف ٤٠٢٨٥٥٥ تحويلة ٢٧ ، ٣١ ، ٣٦

العدد ٥٥ - ذو الحجة ١٤٢٨هـ
الموافق ديسمبر ٢٠٠٧م

نشرة تصدر كل شهرين عن
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالمملكة
العربية السعودية

المشرف العام
د. أحمد بن عبد الله المغامس
أمين عام الهيئة

رئيس التحرير
د. يحيى بن علي الجبر

مستشار التحرير
عبدالمجيد عبدالرحمن الفايز

مدير التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح

المراسلات باسم رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٠١٤٠٢٨٥٥٥
فاكس: ٠١٤٠٢٥٦١٦
ردمد: ١٣١٩-٤٣٦٥

الموقع الإلكتروني
www.socpa.org.sa
E-mail: socpa@socpa.org.sa

المقالات والموضوعات الواردة في النشرة تعبر عن رأي أصحابها ولاتعبر بالضرورة عن رأي الهيئة

تصميم وتنفيذ:
النظم المتخصصة للدعاية والإعلان
ت: ٠١٤٦١٧٣١٥
فاكس: ٠١٤٦٢٣٠٠٥

داخل العدد

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الدكتور هاشم عبدالله يماني
أعضاء مجلس الادارة:
الأستاذ / أسامه عبدالعزيز الربيعه
الأستاذ/ حسان فضل محضار عقيل
الأستاذ / إبراهيم علي البغدادي
الدكتور/ اسامة بن فهد الحيزان
الدكتور / توفيق عبد المحسن الخيال
الأستاذ / عدنان عبدالله محمد النعيم
الدكتور / محمد فداء محمد بهجت
الأستاذ / طارق عبدالرحمن السدحان
الأستاذ / ناصر الدين محمد السقا
الأستاذ / سليمان عبدالله الخراشي
الأستاذ / محمد صالح العبيلان
الأستاذ / وليد إبراهيم شكري

الهيئة تعد استبيان الخطة الإستراتيجية للخمس سنوات القادمة ٣

الهيئة تحتفل بالحاصلين على الزمالة ٤

مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي يقترح إرشادات جديدة عن الخبرة العملية..... ٧

السلام عليكم

الأمين العام
د.أحمد بن عبدالله
المغامس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يعد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني الذي تقوم الهيئة بتنفيذه أحد الوسائل الهامة المؤثرة في اداء السوق المالي السعودي لما يضفي علية من قيمة مضافة في مجال المهنة في المملكة نظرا لأنه يسهم في تحسين مستوى الأداء المهني لمكاتب المحاسبة بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع من خلال زيادة الثقة في الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسب القانوني. ذلك انه كلما أدى المحاسب القانوني دوره حسب المعايير المهنية المرعية ؛ كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستفيدين في التقارير المالية التي تصدر عن المنشآت المختلفة مما يعزز من نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة. بالإضافة إلى ما سبق، فإن برنامج مراقبة جودة الاداء المهني يصب أيضا في مصلحة مكاتب المحاسبة وذلك من خلال تحسين مستوى الأداء المهني لها و استمرارية الأداء المهني الجيد و زيادة فعالية الخدمات المهنية. وقد قامت الهيئة بخطوات حثيثة في تطبيقها لبرنامج مراقبة جودة الاداء المهني والذي يشتمل على عدد من الأنشطة و منها تنفيذ الفحص السنوي والفحص الميداني (الدوري) لمكاتب المحاسبة العاملة في المملكة. فمن خلال الفحص السنوي تقوم الهيئة بفحص البيانات السنوية المقدمة من مكاتب المحاسبة وذلك لمتابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولى على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة. ويتم تعضيد الفحص السنوي المشار إليه من خلال تنفيذ الفحص الميداني. حيث تقوم فرق فحص متخصصة تابعة للهيئة بزيارة مكاتب المحاسبة لتنفيذ الفحص الميداني والذي يعنى بدراسة سياسات وإجراءات الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة وتنفيذ عدد من اختبارات الالتزام وذلك باختيار عينة من العمليات التي نفذها المكتب لعملائه خلال الفترة الخاضعة للفحص، وفحص أوراق العمل والقوائم المالية وتقرير المحاسب القانوني لكل عملية من العمليات المختارة و بتوفيق من الله اتمت الهيئة في عام ٢٠٠٧م الدورة الأولى من الفحص الميداني وذلك بفحص جميع مكاتب المحاسبة في المملكة والتي يزيد عددها عن ١٠٠ مكتبا، وشرعت في تنفيذ دورة جديدة من الفحص وذلك بفحص مكاتب المحاسبة التي تراجع حسابات الشركات المساهمة و قد بلغت ٢٧ مكتب.

والله الموفق

الأمين العام يدعو إلى تقديم الآراء على الخطة

الهيئة تعد استبيان الخطة الإستراتيجية للخمس سنوات القادمة

وافق مجلس إدارة الهيئة على منهج إعداد الخطة الإستراتيجية للهيئة للخمس سنوات القادمة والتي تهدف إلى تحديد واستشراف العناصر الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية المؤثرة في أنشطة الهيئة. وفي هذا الإطار انتهت فرق العمل المكلفة من إعداد استبيان الخطة الإستراتيجية العام لتوزيعه على العموم بهدف الحصول على آراءهم وملاحظاتهم حيال العناصر المؤثرة في نشاط الهيئة ككل ورسالتها ورؤيتها وأهدافها. وقد أهاب د.احمد المغامس أمين عام الهيئة بالعموم لتقديم آراءهم وملاحظاتهم من خلال تعبئة الاستبيان المرفق مع النشرة او من خلال الحصول عليه من موقع الهيئة على الانترنت ليتسنى الاستفادة من تلك الآراء لاستخلاص ابرز المؤشرات والعناصر ذات الأهمية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطة الإستراتيجية للهيئة.

الهيئة تصدر مشروع معيار مسئولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية

قامت لجنة معايير المراجعة بالهيئة بإصدار مشروع معيار مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية. وقد رأت لجنة معايير المراجعة إعداد معيار تفصيلي بهذا الموضوع وقامت بمناقشة مشروع المعيار ودراسته خلال عدة اجتماعات وقد قررت اللجنة إرسال مشروع المعيار لذوي الاهتمام والاختصاص لتقديم ما لديهم من ملاحظات حياله . وستقوم اللجنة بدراسة ما يرد من ملاحظات من ذوي الاهتمام والاختصاص واستكمال إعداد المعيار وفقاً لمراحل إعداد المعايير المنصوص عليها من اللائحة التنفيذية لإعداد المعايير.ويأتي هذا المشروع في إطار سعي الهيئة ولجانها الفنية إلى النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة على كافة الأصعدة.

عزيزي صاحب المنشأة:
تأكد من سريان ترخيص المحاسب القانوني الذي تتعامل معه

الهيئة تحتفل بالحاصلين على زمالة الهيئة

قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين برعاية وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس الإدارة الدكتور هاشم بن عبدالله يماني حفلا لتكريم الحاصلين على زمالة الهيئة وذلك يوم الثلاثاء ١٤٢٨/١٠/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٧/١١/٦م . فمنذ إقرار الهيئة لعقد اختبار الزمالة في عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م وهي تقوم بعقد الاختبار من ذلك الحين بواقع مرتين سنوياً حيث بلغ عدد المتقدمين لاختبار الزمالة إلى نهاية عام ١٤٢٨هـ ١٨٠٠ متقدم من الجنسين وبلغ عدد الذين اجتازوا جميع مواد اختبار الزمالة ٢٥٧ من بينهم أول سيدة تحصل على الزمالة .

وبدا الحفل بتلاوة من القران الكريم بعدها ألقى الدكتور احمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة كلمة أكد فيها أن اختبار الزمالة إضافة إلى ما تقوم به الهيئة في جانب التدريب في مجالات المحاسبة والمراجعة يصب في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وتطوير الكوادر الوطنية المؤهلة. وبعدها ألقى رئيس لجنة الاختبارات بالهيئة الدكتورعبدالرحمن بن إبراهيم الحميد كلمته التي أوضح فيها أن زمالة الهيئة أصبحت من الشهادات المهنية المعروفة في المنطقة مما حدا بجهات مهنية دولية مشهورة مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين والمعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين إلى إعفاء الحاصلين على زمالة الهيئة من مواد من الاختبارات المهنية التي تعقدها تلك الجهات ولم يأت ذلك إلا بفضل الله وتوفيقه ثم بجهود العديد من ذوي الاختصاص الذين اسهموا في بناء اختبار الزمالة،

ثم ألقى كلمة الحاصلين على الزمالة نيابة عنهم الدكتورسليمان بن عبدالعزيز التويجري مبدياً شكره وتقديره للهيئة لهذا الحفل وأشاد بما تحققه وتتيحه لهم زمالة الهيئة من تميز ومكانة وظيفية أفضل.

وفي ختام الحفل ألقى وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتورهاشم بن عبدالله يماني كلمة بيّن فيها ما وصلت إليه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من سمعة مرموقة ومكانه انعكست على درجة الزمالة التي تمنحها وبيّن معاليه انه سعيد جداً بما حققته الهيئة من انجازات وبما تحظى به من احترام كبير من قبل الأوساط الأكاديمية والاقتصادية والمهنية ثم قام معاليه بتسليم الدروع للشركات الراعية للحفل .

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يعلن عن إصدار دليل خاص بالفاحصين

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين دليل إرشادي خاص بممارسي فحص القرين وذلك كجزء من المبادرات التي يقوم بها المعهد لتعزيز برنامج فحص القرين. يتضمن هذا الدليل عينات وإرشادات يمكن أن يستخدمها الفاحصين الجدد والفاحصين ذوي الخبرة، كليهما، لتساعدهما في تطوير الممارسة وفي ترقية خدمات الفحص التي يقدمونها.

يشمل هذا الدليل العديد من المستندات التي تساعد الفاحصين في تسويق خدماتهم ومنها:

• أسئلة وأجوبة محتملة تتعلق بتسويق خدمات الفحص:

هذا المستند يتضمن إجابات للعديد من الأسئلة التي قد تطرحها المكاتب التي تخضع للفحص.

• خطاب تمهيدي للمكاتب المرتقبة:

هذه العينة من الخطاب تحدد المسار الذي يمكن إتباعه للوصول إلى شبكة الزملاء المحاسبين والمكاتب المرتقبة وإخطارهم بشأن عملية الفحص والطلب منهم تحديد الأمور التي يأخذونها في الاعتبار عند تعاقد مكاتبهم مع فاحص جديد.

• أفكار متطورة تتعلق بالتسويق والمبيعات:

يتضمن هذا المستند الاستراتيجيات والوسائل المحتملة فيما يتعلق بالتسويق والمبيعات والتي يمكن تنفيذها للمساعدة في تطوير ممارسة الفحص.

• أداة المتابعة:

يوفر هذا المستند الآلية المطلوبة للمساعدة في متابعة الجهات ، والتي تكون ضرورية نتيجة لطول الفترة الزمنية التي تقع بين عمليات الفحص.

• خلق وضع مميز للفحص داخل المكتب:

هذا المستند يوفر أجوبة للعديد من التساؤلات المتعلقة بتطوير عملية الفحص والتي من المتوقع أن تكون لدى صناع القرار داخل المكتب الذي يتولى عملية الفحص. وقد تم تصميم هذا المستند للمساعدة في دفع الأطراف داخل المكتب الفاحص لتقديم مزيداً من الالتزام والدعم لعملية الفحص.

مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي يقترح إرشادات جديدة عن الخبرة العملية

إدراكاً لأهمية وجود فقرة تختص بالخبرة العملية ضمن برنامج تدريب المحاسبين الجدد، فإن مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وهو مجلس مستقل خاص بوضع المعايير ضمن مجالس الاتحاد الدولي للمحاسبين، يقوم بإعداد مسودة لإرشادات جديدة تساعد الهيئات المنضوية تحت عضوية الاتحاد في تطوير برامج للخبرة العملية خاصة بطلاب المحاسبة. فالمعيار الجديد المقترح والمسمى، "متطلبات الخبرة العملية ـ التطوير المهني الابتدائي للمحاسبين المهنيين"، سوف يساعد في التأكد من قدرة طلاب المحاسبة على تطوير المعرفة، المهارات، القيم والسلوك المهني المطلوب من المحاسبين المهنيين.

وقد أورد السيد/ هنري سافيل رئيس مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي "بأن فقرة الخبرة العملية تعد جزءاً حيوياً من تعليم المحاسبين المهنيين، فهي تمكنهم من تطوير وإظهار المهارات التي يحتاجونها. وهي كذلك لا تقتصر على تمكين الطلاب من إظهار استيعابهم للمعرفة النظرية الضرورية، بل أيضاً إظهار أنهم يستطيعون تطبيق هذه المعرفة في عملهم اليومي كمحاسبين مهنيين.

ويتضمن المعيار المقترح إرشادات عن كيفية تطبيق هذا المعيار، ويشمل ذلك إطار توضيحي للخبرة العملية يبين جوانب المعرفة المهنية والمهارات المهنية التي يعتقد المجلس بأنها ملائمة لكافة المحاسبين المهنيين. وقد تم تصميم المعيار المقترح ليكون أيضاً مرشداً للهيئات المنضوية تحت عضوية الاتحاد، لكي تعمل بالاشتراك مع المدربين وأصحاب العمل على تطبيق برامج الخبرة العملية التي تساعد طلاب المحاسبة في تطوير وإظهار الكفاءة المطلوبة للتأهل كمحاسبين مهنيين. وتوجد أيضاً إرشادات محددة تتعلق بدور المدرب، وبتسجيل وتقويم الخبرة العملية وبكيفية العمل بفعالية مع أصحاب العمل.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) يدشن موقعه باللغة العربية

أطلق الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) موقعا على شبكة الانترنت يحتوي على ترجمة بالست اللغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ومن ضمنها اللغة العربية للمعلومات المتعلقة بأنشطة الاتحاد مثل هيكل الاتحاد والمجالس التابعة له والعضوية. الجدير بالذكر أن الاتحاد طلب من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القيام بمراجعة الترجمة العربية لمحتوى موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين على شبكة الانترنت . ويأتي هذا الطلب في إطار التواصل الجيد بين الهيئة والاتحاد ويعكس ما تتمتع به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من سمعة جيدة لدى الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين والذي يضم في عضويته ١١٨ دولة.

الهيئة تصدر معيار ربحية السهم

نظرا لأهمية موضوع ربحية السهم ، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة بالهيئة بإعداد مشروع المعيار ، وقامت بمناقشة مشروع المعيار والدراسة المرفقة به، ثم تم إرسال المشروع لذوي الاهتمام والاختصاص، وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات، كما نوقش مشروع المعيار في لقاء مفتوح ،حضره عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ، ومسئولين حكوميين ، وأكاديميين، ورجال أعمال ، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات ، وتعديل مشروع المعيار بالملاحظات التي أخذ بها ؛ وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة، صدر عن المجلس القرار رقم ٢/٣ وتاريخ ١٤٢٨/٦/٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٦/٢٣م قضى باعتماد معيار ربحية السهم. و فيما يلي نص المعيار:

١- نطاق المعيار :

١/١ ينطبق هذا المعيار على كل شركة مساهمة، ويفضل أن تطبق هذا المعيار، المنشآت الأخرى الهادفة للربح.

(الفقرة ١٠١)

٢/١ عند إصدار منشأة مسيطرة لقوائمها المالية ، وإصدار قوائم مالية موحدة ؛ فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية الموحدة.

(الفقرة ١٠٢)

٣/١ تقرأ فقرات هذا المعيار في سياق ما ورد من شرح في الدراسة المرفقة بهذا المعيار ، وفي إطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ، ومعيار العرض والإفصاح العام المعتمدة من الهيئة.

(الفقرة ١٠٣)

٢- هدف المعيار :

يهدف المعيار إلى تحديد متطلبات وأسس تحديد ربحية السهم العادي (الأساسية والمخفضة) وعرضها والإفصاح عنها فى القوائم المالية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات ملائمة.

(الفقرة ١٠٤)

٣- نص المعيار :

١/٣ يجب تحديد ربحية السهم لكل من الدخل من الأنشطة المستمرة الرئيسة وربحية السهم من صافي الدخل ضمن عناصر قائمة الدخل، ويفصح عن ربحية السهم من الأنشطة الأخرى والتي تتضمن الأنشطة المستمرة الفرعية/ العرضية، والأنشطة غير المستمرة والأنشطة الاستثنائية في الإيضاحات.

(الفقرة ١٠٥)

٢/٣ عند حساب ربحية السهم ، تجب التفرقة بين المنشآت ذات هيكل رأس المال البسيط وهيكل رأس المال المركب كما يلي :

١- بالنسبة للمنشآت ذات هيكل رأس المال البسيط ، يحسب لها ربحية السهم الأساس.

٢- بالنسبة للمنشآت ذات هيكل رأس المال المركب ، يحسب لها كل من : ربحية السهم الأساس ، وربحية السهم المخفضة.

(الفقرة ١٠٦)

٣/٣ ربحية السهم الأساس :

١/٣/٣ تحسب ربحية السهم الأساس بقسمة الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية، القائمة خلال الفترة كما في الشكل رقم (١):

(الفقرة ١٠٧)

٢/٣/٣ تجب مراعاة ما يلي بشأن الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة التي يتم خصمها من دخل الفترة لتحديد الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية عند حساب ربحية السهم الأساس :

١- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح يخصم نصيبها من الأرباح عن الفترة الجارية حتى ولو لم يتقرر توزيع أرباح عن الفترة، وإذا حققت المنشأة خسائر فتضاف الأرباح المستحقة لهذه الأسهم إلى صافي الخسائر عند حساب خسارة السهم العادي.

٢- إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح ، يخصم نصيبها من الأرباح عن الفترة الجارية ، إذا تقرر توزيع أرباح وتم الإعلان عن ذلك.

(الفقرة ١٠٨)

٣/٣/٣ يتم تحديد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ، القائمة خلال الفترة ، بتحديد التغيرات التي حدثت نتيجة لإصدار أسهم إضافية ، أو إلغاء الأسهم ، أو استهلاك الأسهم ، أو توزيعات الأرباح في صورة أسهم ، أو تجزئة الأسهم ، أو توحيد الأسهم. ويحدد عدد الأسهم القائمة بعد كل عملية من هذه العمليات ، والفترة التي بقي فيها العدد دون تغير، ويتم حساب الترجيح على حسب الأيام.

(الفقرة ١٠٩)

٤/٣/٣ يتم أخذ التغيرات في عدد الأسهم القائمة كما يلي:

١- الأسهم الجديدة المصدرة تضاف

لعدد الأسهم المصدرة من قبل ، ويرجح المجموع بالفترة من تاريخ الإصدار الجديد حتى نهاية السنة المالية ، ما لم يحدث تغير جديد آخر في عدد الأسهم العادية القائمة.

٢- أسهم الخزينة ، والأسهم الملغاة ، والأسهم المستهلكة تطرح من عدد الأسهم القائمة قبل إلغاء الأسهم ، أو قبل استهلاك الأسهم ويرجح الناتج بالفترة من تاريخ الإلغاء ، أو استهلاك الأسهم حتى نهاية السنة المالية ما لم يحدث تغير جديد آخر في عدد الأسهم القائمة.

ج- توزيعات الأرباح في صورة أسهم ، يحسب أثرها على الأسهم القائمة بافتراض أن هذه التوزيعات تمت منذ بداية السنة المالية، أي أن مثل هذه الأسهم تجب معالجتها ، كما لو كانت متداولة عن السنة المالية بكاملها ، ويتم ذلك بضرب عدد الأسهم القائمة خلال الفترات قبل توزيع الأرباح في صورة أسهم في واحد ، مضافاً إليه نسبة أسهم الأرباح إلى الأسهم القائمة قبل توزيع أسهم الأرباح.

د- تجزئة الأسهم ، يحسب أثرها على الأسهم القائمة ، بافتراض أن عملية التجزئة تمت منذ بداية السنة ، أي : بافتراض أن الأسهم المصدرة نتيجة التجزئة متداولة عن السنة المالية بكاملها ، ويتم ذلك بضرب عدد الأسهم القائمة خلال الفترات قبل حدوث تجزئة الأسهم في معدل تجزئة الأسهم.

هـ- توحيد الأسهم ، يحسب أثره على الأسهم القائمة ، بافتراض أن عملية التوحيد تمت منذ بداية السنة المالية ، أي : بافتراض أن الأسهم الموحدة متداولة عن السنة المالية بالكامل ، ويتم ذلك بقسمة عدد الأسهم القائمة خلال الفترات قبل حدوث التوحيد على معدل التوحيد.

و- عنصر المنحة في أي إصدار آخر مثل عنصر المنحة في حقوق الأولوية للمساهمين الحاليين ، التي تعطيهم الحق في الاكتتاب في إصدارات الأسهم الجديدة بسعر يقل عن سعر السوق ، يحسب أثرها على الأسهم القائمة بافتراض أن ممارسة حقوق الأولوية تمت منذ بداية السنة ، وذلك بضرب عدد الأسهم القائمة خلال الفترات قبل ممارسة حقوق الأولوية في معامل التعديل.

(الفقرة ١١٠)

٥/٣/٣ عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة ، يعتد بتاريخ استحقاق الأسهم، وذلك كما يلي:

١- الأسهم العادية النقدية التي يتم سداد قيمتها بالكامل ، تؤخذ في الاعتبار من تاريخ نهاية الفترة المحددة للسداد.

٢- الأسهم العادية التي تصدر للمساهمين الحاليين الذين يختارون إعادة استثمار التوزيعات التي تعلنها الشركة في شكل أسهم عادية ، تؤخذ في الاعتبار من تاريخ بدء المنشأة في عمل هذه التوزيعات.

٣- الأسهم العادية التي تصدر كنتيجة لتحويل أداة دين (سندات مثلاً) ، إلى أسهم عادية ، تؤخذ في الاعتبار من تاريخ توقف حساب استحقاق الفوائد.

٤- الأسهم العادية التي تصدر ، مقابل تسوية التزام على المنشأة ، تؤخذ في الاعتبار من تاريخ إجراء التسوية.

هـ- الأسهم العادية التي تصدر ، مقابل اقتناء أصل غير نقدي ، تؤخذ في الاعتبار من تاريخ تحقق الاقتناء للأصل.

و- الأسهم العادية التي تصدر مقابل الحصول على خدمة تؤخذ في الاعتبار من تاريخ الحصول على الخدمة.

ز- الأسهم العادية التي تصدر نتيجة تحويل أسهم ممتازة إلى أسهم عادية، تؤخذ في الاعتبار من تاريخ التحويل.

ح- توزيعات الأرباح في صورة أسهم وتجزئة الأسهم وتوحيد الأسهم تؤخذ في الاعتبار كما لو كان ذلك تم منذ بداية السنة المالية.

ط- الأسهم العادية التي تصدر كجزء من مقابل الشراء في عملية اقتناء شركة ، تؤخذ في الاعتبار اعتباراً من تاريخ الاقتناء.

يتم في هذه الحالات تحديد توقيت إدخال الأسهم العادية حسب الأحكام والشروط الخاصة بإصدارها، ويجب الأخذ في الاعتبار محتوى أي عقد له علاقة بالإصدار.

(الفقرة ١١١)

٦/٣/٣ في حالة وجود أسهم عادية مصدرة لم تسدد قيمتها ، بالكامل فإنه يتم اعتبارها جزءا من سهم عادي ، بما يعادلها من الأسهم المسددة بالكامل (أي بنسبة القيمة المسددة من هذه الأسهم إلى إجمالي قيمتها) ، وهي النسبة نفسها المستحقة لها في توزيعات الأرباح عن الفترة المالية.

(الفقرة ١١٢)

٤/٣ ربحية السهم المخفضة :

١/٤/٣ ربحية السهم المخفضة ، تعكس التخفيض المحتمل في ربحية السهم ، إذا مارس حملة شهادات حقوق شراء الأسهم العادية حقهم في شراء أسهم عادية، وإذا تم تحويل الأوراق المالية الأخرى ، القابلة للتحويل لأسهم عادية (أسهم ممتازة وسندات أو صكوك قابلة للتحويل لأسهم عادية) ، حيث إن هذه الأسهم المحتملة ستشارك في الأرباح.

(الفقرة ١١٣)

٢/٤/٣ تحسب ربحية السهم المخفضة

بقسمة الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية ، مضافاً إليه توزيعات الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية، ومضافاً إليه فوائد السندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل بعد استبعاد أثر الزيادة في الضرائب و/أو الزكاة نتيجة رد هذه الفوائد للربح، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، مضافاً إليه عدد الأسهم المحتملة بافتراض تحويل جميع الأوراق المالية، القابلة للتحويل إلى أسهم عادية. وبافتراض ممارسة جميع حمله شهادات حقوق شراء الأسهم لحقهم في شراء أسهم عادية وبافتراض أن هذه الأوراق مخفضة لربحية السهم (أي غير مضادة للتخفيض). وعلى ذلك تأخذ معادلة حساب ربحية السهم المخفضة كما في الشكل رقم (٢):

(الفقرة ١١٤)

٣/٤/٣ الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل التي تتم إضافتها للدخل المتاح لحملة الأسهم العادية عند حساب ربحية السهم المخفضة ، يراعي بشأنها ما ورد في (الفقرة رقم ١٠٨).

(الفقرة ١١٥)

٥/٤/٣ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة المستخدم في حساب ربحية السهم المخفضة ، هو المتوسط نفسه المرجح المستخدم في حساب ربحية السهم الأساس.

(الفقرة ١١٦)

٦/٤/٣ الأسهم المحتمل إصدارها مقابل الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية (أسهم ممتازة قابلة للتحويل وسندات و/أو صكوك قابلة للتحويل) ، تحسب بافتراض أن عملية التحويل تمت منذ بداية الفترة المالية ، أو تاريخ إصدار هذه الأوراق إذا كانت أصدرت خلال نفس الفترة.

(الفقرة ١١٧)

٧/٤/٣ تحسب الأسهم المحتمل إصدارها مقابل الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية بضرب عدد هذه الأوراق في معدل التحويل لكل نوع.

(الفقرة ١١٨)

٨/٤/٣ تحسب الأسهم المحتمل إصدارها ، مقابل حقوق شراء الأسهم العادية ، بافتراض أن حملة شهادات حقوق شراء الأسهم العادية قد مارسوا حقهم في شراء الأسهم العادية منذ بداية الفترة ، أو من تاريخ إصدار هذه الحقوق إذا كانت أصدرت خلال الفترة المالية نفسها.

(الفقرة ١١٩)

٩/٤/٣ تحسب الأسهم المحتمل إصدارها ، مقابل حقوق شراء الأسهم ، باستخدام طريقة أسهم الخزينة التي يمكن تلخيصها في الشكل رقم (٣) :

(الفقرة ١٢٠)

١٠/٤/٣ تعالج الأسهم المحتمل إصدارها ، مقابل الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية ، ولشهادات حقوق شراء الأسهم على أنها مخفضة لربحية السهم إذا كان أخذها في الاعتبار عند حساب ربحية السهم المخفضة سيؤدي إلى الحصول على ربحية سهم أقل من ربحية السهم الأساس.

(الفقرة ١٢١)

١١/٤/٣ يتم احتساب أثر تحويل كل إصدار من إصدارات الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية ، والمخفضة لربحية السهم بشكل مستقل ، وليس بشكل إجمالي. و يكون الترتيب الذي يتم به إدخال كل نوع من الأسهم المحتملة في حساب ربحية السهم المخفضة مؤثراً في تحديد ما إذا كان مخفضاً أم لا. ولذلك ، فمن أجل تخفيض ربحية السهم الأساس إلى أقصى حد ممكن ، تتم معالجة كل إصدار ، أو سلسلة إصدارات من الأسهم العادية المحتملة بتسلسل ، ابتداء من الأكثر تخفيضاً إلى الأقل تخفيضاً. بمعنى أن الأسهم العادية المحتملة ذات الربحية الأقل لكل سهم إضافي ، تدخل في حساب ربحية السهم المخفضة قبل تلك الأسهم المحتملة ذات الربحية الأكبر لكل سهم إضافي. وتدخل حقوق الشراء –أولاً- لأنه ليس لها تأثير على بسط معادلة حساب ربحية السهم.

(الفقرة ١٢٢)

١٢/٤/٣ يتم ترتيب الأسهم العادية المحتملة حسب درجة تخفيضها لربحية السهم كما يلي:

١- بالنسبة لحقوق شراء الأسهم إذا كان متوسط سعر السهم العادي في السوق أكبر من سعر السهم المحدد في شهادات حقوق شراء الأسهم العادية ، فإن الأسهم المحتمل إصدارها مقابل هذه الشهادات، تكون ذات تأثير مخفض لربحية السهم ، وتدخل –أولاً- في حساب ربحية السهم المخفضة ، وإذا كان العكس ، تكون مضادة للتخفيض.

٢- تحسب ربحية كل سهم إضافي نتيجة تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ، بقسمة أرباح هذه الأسهم على الأسهم العادية المحتمل إصدارها مقابل هذه الأسهم.

٥- تحسب ربحية كل سهم إضافي نتيجة تحويل السندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل، بقسمة فوائد هذه السندات و/أو الصكوك (بعد استبعاد أثر الزيادة في الضرائب و/أو الزكاة نتيجة رد هذه الفوائد للربح) على الأسهم العادية المحتمل إصدارها مقابل هذه السندات و/

أو الصكوك ، ثم يتم ترتيب دخول الأوراق المالية القابلة للتحويل في حساب ربحية السهم المخفضة حسب الربحية لكل سهم إضافي ، من الأصغر للأكبر ، على أن يتم التوقف عن الإدخال ، عندما تصل ربحية السهم لأقل تخفيض ممكن وتعتبر الأوراق المالية القابلة للتحويل التي لم تدخل مضادة للتخفيض.

(الفقرة ١٢٣)

٥/٣ إعادة عرض بيانات الفترات السابقة:

١/٥/٣ إذا تغير عدد الأسهم العادية القائمة ، أو المحتملة ، نتيجة بعض الأحداث التي تؤدي إلى تغير في عدد الأسهم دون تغير في حقوق الملكية مثل : إصدار أسهم مجانية ، أو وجود عنصر (منحة) في حقوق الأولوية للمساهمين الحاليين ، أو تجزئة الأسهم ، أو توحيد الأسهم ، فتجب إعادة حساب ربحية السهم الأساس ، والمخفضة عن كل الفترات المالية المعروضة ، بأثر رجعي على أساس العدد الجديد للأسهم. وإذا حدثت هذه التغيرات بعد تاريخ قائمة المركز المالي ، ولكن قبل إصدارها ، فيجب عرض ربحية السهم الأساس ، والمخفضة عن الفترة الحالية. وكذلك عن الفترات السابقة المعروضة على أساس العدد الجديد للأسهم.

(الفقرة ١٢٤)

٢/٥/٣ يجب تعديل ربحية السهم الأساس والمخفضة لكل الفترات المعروضة، فيما يتعلق بالتأثيرات الناتجة عن الأخطاء الجوهرية ، والتعديلات الناتجة عن التغيرات في السياسات المحاسبية.

(الفقرة ١٢٥)

٣/٥/٣ لا يجوز تعديل ربحية السهم المخفضة لأية فترات سابقة معروضة نتيجة التغيرات في الافتراضات المستخدمة ، أو نتيجة تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية قائمة.

(الفقرة ١٢٦)

٤- العـرض :

١/٤ يجب عرض ربحية السهم الأساس وربحية السهم المخفضة لكل من الدخل من الأنشطة المستمرة الرئيس وصافي الدخل في صلب قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف في المشاركة في صافي أرباح الفترة، كما يجب عرض ربحية السهم الأساس وربحية السهم المخفضة عن كافة الفترات المعروضة.

(الفقرة ١٢٧)

٢/٤ يجوز عرض ربحية السهم الأساس وربحية السهم المخفضة لمكونات صافي الدخل الأخرى الظاهرة كبنود مستقلة في قائمة الدخل ، وذلك في صلب قائمة الدخل ، أو ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

(الفقرة ١٢٨)

٣/٤ لا يتم تعديل قيم كل من ربحية السهم الأساس ، والمخفضة نتيجة الأحداث ، أو العمليات التي تحدث بعد تاريخ قائمة المركز المالي ، وتؤدي إلى تغير في حقوق الملكية. لأن هذه العمليات لا تؤدي إلى تغيير في رأس المال المستخدم في إنتاج دخل الفترة. ويتم التعامل مع ذلك بمقتضى البند (هـ) من الفقرة (١٣٠).

(الفقرة ١٢٩)

٤/٤ يجب عرض ربحية السهم الأساس والمخفضة حتى لو كانت القيم التي تم الإفصاح عنها سالبة (أي خسارة السهم).

(الفقرة ١٣٠)

٥- الإفصاح :

١/٥ يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي :

١- القيم المستخدمة في بسط معادلة حساب كل من ربحية السهم الأساس والمخفضة وكذلك تسوية هذه القيم مع صافي الدخل ، أو الخسارة للفترة.

٢- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة المستخدم في مقام معادلة حساب كل من ربحية السهم الأساس والمخفضة.

٣- الأسهم المحتمل إصدارها مقابل كل نوع من الأوراق المالية المخفضة لربحية السهم.

٤- الأدوات (أوراق مالية قابلة للتحويل ، أو حقوق شراء أسهم) التي قد تكون مخفضة لربحية السهم في المستقبل ، ولكنها لم تدخل في حساب ربحية السهم المخفضة ، لأنها مضادة للتخفيض في الفترة الحالية.

هـ- العمليات التي تحدث بعد تاريخ قائمة المركز المالي المتعلقة بالأسهم العادية ، والأسهم المحتملة ، بخلاف إصدار الأسهم المجانية ، أو تجزئة الأسهم عندما يكون لها من الأهمية ، ما يجعل مستخدم القوائم المالية يتخذ القرارات السليمة ويجري التقييمات الصحيحة.

ومن أمثلة هذا النوع من العمليات ما يلي :

١- إصدار أسهم عادية ، نقداً.

٢- إصدار أسهم عادية ، واستخدام حصيلتها في سداد ديون ، أو رد أسهم ممتازة ، قائمة في تاريخ قائمة المركز المالي.

٣- استهلاك ، أو إلغاء أسهم عادية قائمة في تاريخ قائمة المركز المالي.

٤- تحويل الأسهم العادية المحتملة القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي ، إلى أسهم عادية.

٥- إصدار حقوق شراء ، أو خيارات ، أو

أوراق مالية قابلة للتحويل.

٦- تحقق ظروف ، أو شروط يترتب عليها إصدار أسهم يتوقف صدورها على هذه الظروف أو الشروط.

(الفقرة ١٣١)

٢/٥ يجب الإفصاح عن الشروط التي تتضمنها عقود إصدار الأسهم العادية المحتملة إذا كانت هذه الشروط تؤثر على قياس ربحية السهم الأساس ، والمخفضة من ناحية تأثيرها على صافي الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية ، أو من ناحية تأثيرها على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة.

(الفقرة ١٣٢)

٣/٥ إذا قامت المنشأة - بالإضافة إلى الإفصاح عن ربحية السهم الأساس والمخفضة- بالإفصاح عن ربحية السهم ، باستخدام مكونات لقائمة الدخل ، خلاف تلك المطلوب استخدامها في هذا المعيار ، فيجب استخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة ، كما تم حسابه في هذا المعيار في حساب الربحية من هذه المكونات. ويجب الإفصاح عن ربحية السهم الأساس ، والمخفضة لهذه المكونات بشكل متساوٍ في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. كما تجب الإشارة لأسس تحديد بسط معادلة ربحية السهم لكل مكون. وتجب الإشارة -أيضاً- إلى ما إذا ما كانت هذه الربحية قبل الضرائب أم بعدها. وإذا استخدم أحد مكونات قائمة الدخل ، ولم يكن ظاهراً كبند مستقل في قائمة الدخل ، فإنه يجب إجراء تسوية بين هذا المكون المستخدم ، وبين أحد البنود الذي يظهر في قائمة الدخل.

(الفقرة ١٣٣)

٦- التعاريف :

١/٦ السهم العادي :

الأسهم العادية : هي حصص متساوية القيمة في رأس مال الشركات المساهمة، وتمثل الأسهم العادية حقوق الملكية الأساس في الشركات المساهمة ، حيث يتحمل حملة هذه الأسهم مخاطر الخسائر التي قد تحدث نتيجة النشاط الاقتصادي للشركة. كما أن لهم كافة الحقوق في ملكية الأرباح المحققة. هذا مع العلم أنه ليس لحملة هذه الأسهم أي حقوق في إلزام الشركة بتوزيع تلك الأرباح عليهم. ولحملة الأسهم العادية ، كافة الحقوق في إدارة الشركة (التصويت في انتخاب مجلس الإدارة).

(الفقرة ١٣٤)

٢/٦ القيمة السوقية للسهم العادي :

هي متوسط سعر السهم العادي في السوق خلال الفترة.

(الفقرة ١٣٥)

٣/٦ المنشآت ذات رأس المال البسيط :

هي المنشآت التي يشتمل رأسمالها على أسهم عادية -فقط- أو أسهم عادية ، وأسهم ممتازة غير قابلة للتحويل لأسهم عادية.

(الفقرة ١٣٦)

٤/٦ المنشآت ذات رأس المال المُرَكّب :

هي المنشآت التي يشتمل رأسمالها على أسهم عادية ، بالإضافة إلى أوراق مالية أخرى (أسهم ممتازة أو سندات أو صكوك) ، قابلة للتحويل لأسهم عادية في المستقبل ، وشهادات تعطى حاملها حق شراء أسهم عادية في المستقبل (حقوق خيار شراء الأسهم العادية).

(الفقرة ١٣٧)

٥/٦ الأسهم القائمة :

هي الأسهم المصدرة من قبل الشركة من غير أسهم الخزينة ، والأسهم التي تم استردادها أو إلغاؤها.

(الفقرة ١٣٨)

٥/٦ معامل التعديل :

هو سعر السوق للسهم قبل ممارسة حقوق الأولوية ، مقسوما على القيمة النظرية للسهم ، بعد ممارسة حقوق الأولوية.

(الفقرة ١٣٩)

٥/٦ القيمة النظرية للسهم بعد ممارسة حقوق الأولوية : في الشكل رقم (٤)

(الفقرة ١٤٠)

٥/٦ ربحية السهم :

تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الدخل المتاح للأسهم العادية.

(الفقرة ١٤١)

٦/٦ الأسهم العادية المحتملة (الأوراق المالية المخفضة لربحية السهم) :

الأسهم العادية المحتملة ، هي الأسهم العادية المحتمل إصدارها ، نتيجة قيام حملة الأوراق المالية (السندات و/أو الصكوك ، والأسهم الممتازة) ، بتحويل أوراقهم لأسهم عادية، وقيام حملة شهادات حقوق شراء الأسهم العادية ، بممارسة حقوقهم في شراء الأسهم العادية ، و يؤدي وجود هذه الأسهم المحتملة ، إلى تخفيض ربحية السهم.

(الفقرة ١٤٢)

٧/٦ الأسهم الممتازة القابلة للتحويل لأسهم عادية :

هي الأسهم الممتازة التي قد تصدرها بعض الشركات المساهمة ، وتعطي لحملتها الحق في تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية بعد مرور فترة معينة ، ولذا، فان حملة هذه الأسهم ، ليس لديهم ميزة الأولوية في الحصول على الأرباح فقط ، بل كذلك الحق في تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية ذات الحق المطلق في توزيعات الأرباح ،

والحق في الإدارة.

(الفقرة ١٤٣)

٨/٦ السندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل لأسهم عادية :

السندات و/أو الصكوك هي حصص متساوية القيمة في القروض التي تعقدها الشركات المساهمة ، وتكون قابلة للتداول. وقد تعطي الشركة لحملة بعض إصدارات السندات و/أو الصكوك (للتشجيع على الاكتتاب فيها) الحق في تحويلها إلى أسهم عادية بعد فترة زمنية محددة ، ولذلك يسمى هذا النوع بالسندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل ، وحملة هذا النوع من السندات و/أو الصكوك يضمنون حق الحصول على عائد ثابت، كما يتمتعون بحرية تحويلها إلى أسهم عادية.

(الفقرة ١٤٤)

٩/٦ شهادات حقوق شراء الأسهم العادية (الخيارات) :

هي شهادات تصدرها الشركات المساهمة تعطي لحاملها الحق في شراء الأسهم العادية للشركة بسعر معين محدد في الشهادة نفسها وخلال فترة معينة، ولهذه الشهادات الأثر المستقبلي نفسه لكل من الأسهم الممتازة ، والسندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل لأسهم عادية على ربحية السهم العادي. فعندما يمارس حملة هذه الشهادات حقوقهم في شراء الأسهم العادية (عندما يكون السعر المحدد في حق الشراء أقل من السعر السوقي للسهم العادي) ، يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الأسهم العادية المصدرة ، والقائمة ، وبالتالي تخفيض ربحية السهم العادي. والاختلاف الجوهري بين الأوراق المالية القابلة للتحويل (أسهم ممتازة وسندات أو صكوك) ، وبين شهادات حق شراء الأسهم العادية ، هو : أن حاملي هذه الشهادات يقومون بدفع مبلغ محدد عند الحصول على تلك الأسهم.

(الفقرة ١٤٥)

١٠/٦ الأوراق المالية المضادة للتخفيض:

هي الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم عادية ، وحقوق شراء الأسهم العادية التي يؤدي تضمينها في حساب ربحية السهم ، إلى زيادة ربحية السهم ، بدلاً من تخفيضها. ولذلك لا تؤخذ هذه الأوراق في الاعتبار عند حساب ربحية السهم المخفضة.

(الفقرة ١٤٦)

١١/٦ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة :

هو متوسط عدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة ، بعد الأخذ في الاعتبار ما يطرأ على عدد الأسهم العادية القائمة من تغيرات خلال السنة ، نتيجة إصدار أسهم إضافية ، أو إلغاء ، أو استهلاك الأسهم ، أو إجراء توزيعات أرباح في صورة أسهم أو تجزئة الأسهم أو توحيدها.

(الفقرة ١٤٧)

١٢/٦ إلغاء أو استهلاك الأسهم :

يحدث إلغاء الأسهم ، عندما تقوم الشركة المساهمة بشراء جزء من أسهمها العادية القائمة ، وتقوم بإلغائها. وهذا يؤدي إلى تخفيض رأسمالها. كما يحدث استهلاك الأسهم عندما تقوم الشركة برد قيمة هذه الأسهم لحملتها ، كما في حالة الشركات التي تقوم على استغلال مورد طبيعي قابل للنضوب.

(الفقرة ١٤٨)

١٣/٦ تجزئة الأسهم :

لأسباب معينة تتعلق بارتفاع أسعار تداول أسهم بعض الشركات في سوق الأوراق المالية ، أو لانخفاض معدل تداول هذه الأوراق في السوق، تلجأ بعض الشركات المساهمة إلى تجزئة أسهمها العادية ، عن طريق تقسيم كل سهم إلى عدد من الأسهم ، يساوي مجموع القيمة الاسمية للأسهم قبل التجزئة.

(الفقرة ١٤٩)

١٤/٦ توحيد الأسهم :

هي عملية عكسية لتجزئة الأسهم ، حيث تقوم الشركة بتجميع كل عدد معين من أسهمها العادية القائمة في سهم واحد ، تساوي قيمته الاسمية مجموع القيم الاسمية للأسهم التي تم تجميعها.

(الفقرة ١٥٠)

١٥/٦ توزيعات الأرباح في صورة أسهم:

تتمثل هذه التوزيعات للأرباح في صور توزيع لأسهم إضافية (أسهم منحة) من أسهم الشركة على المساهمين نظير نصيبهم في الأرباح المعلن عن توزيعها.

(الفقرة ١٥١)

١٦/٦ الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية :

هو دخل الفترة (سواء من الأنشطة المستمرة الرئيسية أو صافي الدخل) مخصوماً منه الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة.

(الفقرة ١٥٢)

١٧/٦ فوائد السندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل التي يتم إضافتها عند حساب ربحية السهم المخفضة :

هي الفوائد المستحقة لحملة هذه السندات و/أو الصكوك والتي تم تحميلها على الدخل قبل الوصول لصافي الدخل.

(الفقرة ١٥٣)

١٨/٦ الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح:

تعني ميزة تجميع الأرباح إذا أعطيت

للأسهم الممتازة أنه إذا لم تقرر الجمعية العمومية توزيع أرباح في أي سنة أو لم تحقق الشركة أرباح في سنة معينة فإن من حق حملة هذا النوع من الأسهم الحصول على الأرباح المتأخرة في السنوات التالية التي تقرر فيها الجمعية العمومية توزيع أرباح ، وقبل عمل أي توزيعات على حملة الأسهم العادية .

(الفقرة ١٥٤)

٢٠/٦ أسهم الخزينة :

تقوم بعض الشركات بشراء أسهمها التي سبق وأن أصدرتها وذلك لأغراض مختلفة وتسمى هذه الأسهم بعد شرائها بأسهم الخزينة.

(الفقرة ١٥٥)

٧- سريان مفعول المعيار :

يجب أن تعد وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار.

(الفقرة ١٥٦)

شكل رقم (١)

$$\text{ربحية السهم الأساس} = \frac{\text{الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة}}$$

شكل رقم (٢)

$$\text{ربحية السهم المخفضة} = \frac{\text{الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية الممتازة القابلة للتحويل} + \text{الأرباح المخصصة للأسهم} + \text{(فوائد السندات و/أو الصكوك القابلة للتحويل – الزيادة في الزكاة و/أو الضريبة)}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة} + \text{الأسهم المحتملة المعادلة للأوراق المالية القابلة للتحويل ولحقوق شراء الأسهم}}$$

شكل رقم (٣)

$$\text{الأسهم المحتمل إصدارها مقابل حقوق شراء الأسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم العادي} - \text{السعر المحدد للسهم في شهادة حق شراء الأسهم العادية}}{\text{القيمة السوقية للسهم العادي}} \times \text{عدد شهادات حقوق شراء الأسهم}$$

شكل رقم (٤)

$$\text{القيمة النظرية للسهم بعد ممارسة حقوق الأولوية} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم القائمة قبل ممارسة حقوق الأولوية} + \text{القيمة المحصلة من ممارسة حقوق الأولوية}}{\text{عدد الأسهم القائمة قبل ممارسة حقوق الأولوية} + \text{عدد الأسهم المصدرة نتيجة ممارسة حقوق الأولوية}}$$

مؤتمرات وفعاليات مهنية

الفعالية	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
تناغم الشركات في ظل عولمة المعايير Harmonization of Company's reporting with Global Standards	٢٣-٢٤ فبراير ٢٠٠٨م	مصر - القاهرة
Regulation of Securities Markets: Perspectives from Accounting, Law, and Financial Economics	٩-١٠ مايو ٢٠٠٨م	شيكاغو- الولايات المتحدة الأمريكية
Accounting for Derivatives Conference	١٥-١٦ مايو ٢٠٠٨م	واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية
الملتقى الثالث لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي: المحاسبة والمراجعة أساس لحماية الاقتصاد وتنميته	مايو ٢٠٠٨م	الدوحة- قطر
CICA Conference on International Financial Reporting Standards	يونيو ٢٠٠٨م	تورنتو- كندا
IIUM International Accounting Conference IV	٢٤-٢٦ يونيو ٢٠٠٨م	بترجايا - ماليزيا

الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية

نظام إدارة الأداء الاستراتيجي للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن

د. جودة عبد الرؤوف زغلول
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة الملك سعود

١-١ مقدمة:

مع تزايد الضغوط التنافسية Competitive Pressures التي تعمل في ظلها تنظيمات الأعمال، تزايدت الأهمية النسبية للأصول غير الملموسة والتي أطلق عليها الأصول المعرفية Knowledge Assets أو الأصول الفكرية Intellectual Assets، واتخذت مكوناتها أشكالاً متعددة مثل الإمكانيات البشرية، العلاقات مع العملاء، العمليات الداخلية المرنة سريعة الاستجابة، الجودة، نظم المعلومات، قواعد البيانات، الأمر الذي وضع مزيداً من الضغوط على النظام المحاسبي الذي يجب أن يقابل حركة هذه الأصول غير الملموسة قياساً وتقريراً، وازدادت أهمية المقاييس غير المالية (التشغيلية) بجانب المقاييس المالية التقليدية، وظهر مفهوم مقياس الأداء المتوازن على يد كل من Kaplan & Norton عام ١٩٩٢.

ومنذ تقديم مقياس الأداء المتوازن كأداة متكاملة ومركبة تقوم على أساس تكامل المعلومات المالية وغير المالية التي تركز على اعتبارات الأداء الاستراتيجي لتنظيمات الأعمال، وهناك العديد من التغيرات الإيجابية التي أدت إلى زيادة قيمة هذه الأداة الإستراتيجية، ونظراً للتطورات السريعة والمتلاحقة لهذه الأداة، فقد تم تقسيم أجيال تطورها إلى ثلاثة أجيال واضحة المعالم انطلاقاً من الخصائص المميزة لكل جيل، حيث يضيف كل جيل مجموعة من الخصائص إلى الجيل السابق عليه حتى وصلنا إلى الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن خلال خمسة عشر سنة هي عمر هذا المقياس الآن.

١-٢ أجيال تطور مقياس الأداء المتوازن:

١-٢-١ الجيل الأول لمقياس الأداء المتوازن ١٩٩٢-١٩٩٦: الملامح والانتقادات:

تتحدد ملامح الجيل الأول لمقياس الأداء المتوازن في الخصائص التالية:

أولاً: قيام المقياس على أربعة منظورات أو أبعاد هي منظور الأداء المالي ومنظور العلاقات مع العملاء ومنظور العمليات الداخلية ومنظور الابتكار والتعلم، غير أن Kaplan & Norton قاما بتغيير المنظور الأخير إلى منظور التعلم والنمو بدلاً من منظور الابتكار والتعلم.

ثانياً: مزج المقاييس المالية بالمقاييس غير المالية بمعنى مزج المؤشرات التاريخية التابعة Lagging Indicators بالمؤشرات المستقبلية الأساسية Leading Indicators وتشير المؤشرات التاريخية التابعة إلى مقاييس التغذية العكسية للأداء الحالي، في حين تشير المؤشرات المستقبلية الأساسية إلى مسببات القيمة في المدى الزمني طويل الأجل.

ثالثاً: محدودية عدد المقاييس المستخدمة لقياس الأداء الاستراتيجي، وقد تراوحت هذه المقاييس بين ١٥-٢٠ مقياس إلى ما بين ٢٠ : ٢٥ مقياس.

رابعاً: ارتباط المقاييس بأهداف إستراتيجية محددة نابعة من إستراتيجية التنظيم إذا كان هادفاً إلى تحقيق الربح أو من رسالته Mission إذا كان غير هادف إلى تحقيق الربح، وتشير الإستراتيجية والرسالة إلى الغرض الأساسي لوجود أي تنظيم، وبجانب الغرض من وجود أي تنظيم هناك بعداً آخر لمفهوم الإستراتيجية والرسالة وهو بعد إضافة القيمة Value Adding، بمعنى كيف يضيف التنظيم قيمة لكل الأطراف ذات العلاقة Stakeholders في سعيه نحو تحقيق الغرض الذي قام من أجله.

خامساً: قيام علاقة السبب والنتيجة Cause & Effect Relationships في مقياس الأداء المتوازن، حيث تم عرض علاقة السببية Causality بين المنظورات الأربعة التي يقوم عليها مقياس

الأداء المتوازن.

سادساً: اختيار المقاييس بطريقة تكتسب موافقة الإدارة العليا لتنظيم الأعمال، وبصورة تعكس أهمية كل من توافر المعلومات الإستراتيجية ودعم الإدارة العليا لتوصيل المعلومات الإستراتيجية التي يمكن أن تتدفق من وإلى مقياس الأداء المتوازن حال تصميمه.

هذا فيما يتعلق بالملامح، أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى الجيل الأول لمقياس الأداء المتوازن، فهي في الواقع صعوبات عملية مرتبطة بكيفية تصميم مقياس الأداء المتوازن، فقد أقر الفكر المحاسبي الإداري بالجدوى العالية لهذه الأداة الإستراتيجية، ولكنه لاحظ بعض نقاط الضعف في قضية المقياس وأوصى بالعديد من التحسينات المرتبطة بمفاهيم وطرق التصميم المستخدمة، ويمكن إرجاع هذه الصعوبات العملية إلى ثلاثة مصادر هي:

أولاً: عدم وضوح تعريف مقياس الأداء المتوازن، الأمر الذي فجر العديد من المحاولات لإعطاء تعريف يتسق مع مقياس الأداء المتوازن في جيله الأول، وقد اقترحت هذه التعريفات البديلة تغييرات في عدد أو مسمى المنظورات التي يقوم عليها مقياس الأداء المتوازن، وفي هذا الصدد ظهرت العديد من الدراسات التي تطالب بتوسيع منظورات مقياس الأداء المتوازن بإضافة منظور خامس مثل المنظور البيئي.

ثانياً: غموض علاقة السببية Causality في مقياس الأداء المتوازن، حيث تم عرض علاقة السببية من خلال توضيح الروابط بين المنظورات الأربعة لمقياس الأداء المتوازن دون تقديم مبررات منطقية لهذه الروابط، وهو الأمر الذي تم معالجته فيما بعد من خلال خرائط الإستراتيجية Strategy Maps.

ثالثاً: عدم ملائمة المقاييس المختارة سواء أكانت مقاييس نواتج أو مقاييس أداء، ولعل التأثيرات السلبية في اختيار المقاييس غير المناسبة تعد السبب الجوهري في فشل ومن ثم عدم تبني مقياس الأداء المتوازن كآلية لإدارة الأداء الاستراتيجي في بعض تنظيمات الأعمال، ويمكن إرجاع عدم ملائمة المقاييس التي يقوم عليها مقياس الأداء المتوازن إلى مطلبين أساسيين هما:

(١) الحاجة إلى فلترة أو تنقية Filtering المقاييس، بمعنى التركيز على عدد محدود من المقاييس الأكثر ملاءمة لأغراض إعداد التقارير المتعلقة بالأداء الاستراتيجي، وهذه قضية تحتاج إلى جهد بحثي مستقل.

(٢) الحاجة إلى عنقدة أو تجميع Clustering المقاييس، بمعنى كيفية وضع هذه المقاييس في مجموعات، كل مجموعة تعكس الهدف الإستراتيجي لكل منظور من المنظورات الأربعة التي يقوم عليها مقياس الأداء المتوازن، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه التوافق الرأسي للمقياس مع إستراتيجية تنظيم الأعمال، دون الإخلال بالتوافق الأفقي بين مقاييس النواتج والأداء في نفس مستوى التحليل.

١-٢-٢ الجيل الثاني لمقياس الأداء المتوازن ١٩٩٧-٢٠٠٠: الخصائص الإضافية المستمدة من معالجة الانتقادات الموجهة إلى الجيل الأول:

بجانب الخصائص التي أفرزها الجيل الأول لمقياس الأداء المتوازن، تحددت ملامح الجيل الثاني للمقياس في ثلاثة خصائص إضافية مستمدة من محاولة معالجة الانتقادات الموجهة إلى الجيل الأول والمتمثلة في الصعوبات العملية المرتبطة بتصميم المقياس، هذه الخصائص الإضافية هي:

أولاً: إحلال مدخل الأهداف الإستراتيجية المحددة محل المدخل الوصفي الموقفي كأساس لاختيار المقاييس الملائمة:

اقترح Kaplan & Norton مبدئياً المدخل الوصفي الموقفي Attitudinal Approach لاختيار المقاييس الملائمة مثل لكي ننجح مالياً كيف نبدو أمام حملة الأسهم؟، كيف يرانا العملاء؟، بماذا يجب أن نتفوق؟، هل يمكن الاستمرار في التحسن وخلق القيمة؟، وبقدر السرعة التي اعترف بها Kaplan & Norton بأن هذا المدخل يمثل نقطة ضعف واضحة في اختيار المقاييس الملائمة، بقدر السرعة ذاتها التي قاما بها بإحلال مفهوم الأهداف الإستراتيجية لاختيار المقاييس الملائمة، حيث أن الهدف الإستراتيجي نفسه يعطي تبريراً مقنعاً لاختيار مقياس ما عن غيره من مجموعة المقاييس البديلة المتضمنة في كل منظور من منظورات مقياس الأداء المتوازن.

ثانياً: استخدام نماذج الربط الإستراتيجي أو خرائط الإستراتيجية:

عرض Kaplan & Norton مفهوم السببية باعتباره أحد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها مقياس الأداء المتوازن من خلال توضيح الروابط بين المنظورات الأربعة للمقياس مع التركيز على إيجاد الطرق التي تعرض علاقة السببية بين المقاييس دون تقديم مبررات منطقية لهذه الروابط، إلا أنهما أوضحا مدى الحاجة إلى عرض الروابط السببية بين المقاييس عبر منظورات مقياس الأداء المتوازن، واقترحا أن علاقة السببية يجب أن تكون بين مقاييس مسببات الأداء التي تعكس المقاييس المستقبلية ومقاييس النواتج التي

تعكس المقاييس التاريخية التابعة.

وفي سبيل تبرير منطقية علاقة السببية بين المقاييس قدم Kaplan & Norton مفهوم نماذج الربط الاستراتيجي Strategic Linkage Models وعلى الرغم من أن هذه النماذج تقدم تبريراً منطقياً لدعم علاقة السببية بين المقاييس، إلا أنها قد تخلق في سياق صياغتها مشاكل فكرية Conceptual Problems تتعلق بتشجيع استخدام أشكال مختلفة من التحليل لتأكيد شرعية اختيار مقياس ما من بين عدة مقاييس بديلة على أساس علاقات ارتباط إحصائية، بالإضافة إلى الصعوبات العملية المتمثلة في كيفية دمج أدوات التحليل المستخدمة في عملية تصميم مقياس الأداء المتوازن.

وقد ترتب على عملية تبرير منطقية علاقة السببية التأكيد على عملية التوثيق Documentation عند تصميم مقياس الأداء المتوازن، والتي من خلالها يتم العرض التوضيحي للروابط ليس فقط بين المقاييس المختلفة، وإنما أيضاً بين الأهداف الإستراتيجية للمنظورات المختلفة، وفي هذا الصدد تم تقديم وصف لهذه الروابط بين المقاييس، كما تم تقديم وصف لهذه الروابط بين الأهداف الإستراتيجية، وذلك من خلال نماذج الربط الإستراتيجية والتي أطلق عليها فيما بعد خرائط الإستراتيجية Strategic Maps.

ثالثاً: تصميم نظم التقرير البرمجية لمقياس الأداء المتوازن

تتطلب عملية صياغة وتشغيل مقياس الأداء المتوازن بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات لاستخدام نظم التقرير البرمجية Software Reporting Systems لتعزيز عناصر نظام معلومات إدارة الأداء الاستراتيجي، ويتم ربط هذا النظام آلياً بمسارات تدفق المعلومات، سواء من أعلى إلى أسفل مثل المعلومات المتعلقة بالأهداف الإستراتيجية والنواتج المرغوبة والقيم المستهدفة، أو من أسفل إلى أعلى مثل البيانات المتعلقة بالقياس والتقارير اليومية وعمليات المسح واستطلاع الرأي، الأمر الذي يساعد على التشخيص السريع والتدخلات المتلاحقة لعلاج المشكلات المستحدثة التي تفرزها بيئة التطبيق.

١-٢-٣ الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن ٢٠٠١- حتى الآن: الملامح ومدى الحاجة إلى مزيد من التطوير:

بجانب الخصائص التي أفرزها كل من الجيل الأول والثاني لمقياس الأداء المتوازن، تحددت ومازالت تتحدد ملامح الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن في ثلاثة خصائص أساسية نتجت من محاولات تهذيب الجيل الثاني بملامح تؤكد تحسين الأداء الوظيفي Functionality وتدعيم الملاءمة الإستراتيجية Strategic Relevance للمقياس، هذه الخصائص هي:

أولاً: استحداث قائمة الغايات

تمثل قائمة الغايات Destination Statement وصف مكتوب Textual Description يعكس وضع تنظيم الأعمال في تاريخ مستقبلي محدد بافتراض أن الأهداف الإستراتيجية التي تتبناها الإدارة حالياً سوف تحققها بنجاح، ومن ثم فإن قائمة الغايات تمثل أداة لربط النهايات بالبدايات أو النتائج بالمقدمات خلال المدى الزمني طويل الأجل، فهي بيان يعكس النتائج النهائية من خلال تصور الأهداف الإستراتيجية التي يجب الوصول إليها في نهاية مرحلة تصميم مقياس الأداء المتوازن كأداة لإدارة الأداء الإستراتيجي، وفي ذات الوقت يمثل هذا البيان قانون البداية الذي يجب الالتزام به من خلال حتمية العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المختارة في بداية مرحلة التصميم، ولا شك أن هذه النظرة التكاملية تساعد على تحقيق الأهداف التالية:

١- تسهيل تحديد واختيار الأهداف الإستراتيجية.

٢- تعيين مناطق عدم الاتساق عند استخلاص الصورة العامة للأهداف الإستراتيجية.

٣- تسهيل الربط بين الافتراضات التي تقوم عليها علاقة السببية.

٤- تحقيق الإجماع والتوافق التنظيمي.

٥- تعد نقطة مرجعية Reference Point مفيدة عند تنفيذ الأهداف التكتيكية المتتالية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ثانياً: التركيز على نماذج الربط الإستراتيجية ثنائية المنظورات

تقوم نماذج الربط الإستراتيجية ثنائية المنظورات Two Perspectives Strategic Linkage Models على أساس دمج كل من منظور الأداء المالي ومنظور العلاقات مع العملاء في منظور واحد أطلق عليه منظور النواتج Outcome Perspective. وأيضاً دمج منظور العمليات الداخلية ومنظور التعلم والنمو في منظور واحد أطلق عليه منظور النشاط Activity Perspective.

ثالثاً: استحداث وحدة إدارة الإستراتيجية:

طلب Kaplan & Norton بإنشاء وحدة إدارية جديدة في الهيكل التنظيمي تتبع مجلس الإدارة مباشرة أطلق عليها وحدة إدارة الإستراتيجية Office of Strategic Management لاحتواء فجوة القصور في الأداء الإستراتيجي الناتجة عن عدم توافر الخصائص النوعية الإستراتيجية في أعضاء مجلس الإدارة.

وعلى الرغم من هذه التطورات الهائلة في مقياس الأداء المتوازن كآلية متكاملة لإدارة الأداء الإستراتيجي، إلا أن الرؤى والدلالات تشير إلى الحاجة إلى مزيد من التطوير في هذه الآلية الإستراتيجية، وتتمثل جوانب التطوير المقترحة في:

أولاً: إدارة الخطر الناتج عن الأداء الإستراتيجي.

ثانياً: احتواء فجوات الأداء الإستراتيجي.

١-٣ نظام إدارة الأداء الإستراتيجي المستمد من الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن

بدأ سطوع مفهوم نظام إدارة الأداء الإستراتيجي Strategic Performance Management System مع الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن، حيث أن الجيل الأول للمقياس ركز مبدئياً على قياس الأداء الإستراتيجي بجانب بعض الإسهامات الرقابية، ومن ثم يمكن النظر إليه باعتباره أيضاً أداة رقابية بجانب كونه أداة لقياس الأداء الإستراتيجي، أما الجيل الثاني لمقياس الأداء المتوازن فإن جوانبه الرقابية ارتبطت مع ما أطلق عليه الرقابة الإستراتيجية Strategic Control بصورة أكبر من ارتباطه بالرقابة الإدارية Management Control بجانب قياس الأداء الإستراتيجي، ثم جاء الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن بمفهوم أعمق وأشمل يتضمن في طياته مقومات وخصائص أخرى، ويشير إلى جوانب أخرى بجانب قياس الأداء الإستراتيجي والرقابة الإستراتيجية وهو نظام إدارة الأداء الإستراتيجي.

وتتركز الفلسفة الأساسية التي يقوم عليها مقياس الأداء المتوازن في جيله الثالث على إدارة الأداء الإستراتيجي التي تتمحور حول ثلاثة أبعاد أساسية هي وصف الإستراتيجية وقياس الإستراتيجية وإدارة الإستراتيجية، وبالطبع لا يمكن إدارة الإستراتيجية (البعد الثالث) بدون قياسها (البعد الثاني)، ولا يمكن قياس الإستراتيجية بدون وصفها (البعد الأول)، ولما كان وصف الإستراتيجية يتم من خلال خرائط الإستراتيجية Strategy Maps فإن مقياس الأداء المتوازن يعد في القلب من إدارة الأداء الإستراتيجي، حيث يربط هذا المقياس بين إدارة الإستراتيجية ووصفها من خلال عملية قياس الأداء الإستراتيجي،

والرؤية النهائية أن نظام إدارة الأداء الإستراتيجي إنما هو إطار أشمل وأعمق يعتمد في تصميمه على الظروف الموقفية التي تواجهها كل شركة ويقوم على أساس مجموعة من المقومات ويتسم بمجموعة من الخصائص مستمدة من الجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجموعة المقومات

١- التحديد الدقيق لإستراتيجية تنظيم الأعمال وما ينبثق عنها من أهداف إستراتيجية لكل منظور من المنظورات المختلفة التي يقوم عليها مقياس الأداء المتوازن.

(٢) بناء معايير الأداء الإستراتيجي المتسقة والمستمدة من الأهداف الإستراتيجية انطلاقاً من معايير أفضل أداء لتنظيمات الأعمال القائدة Benchmarking وفي ضوء الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

(٣) الرقابة الإستراتيجية وتتضمن في ثناياها كل من الرقابة الإدارية بجانب إدارة الخطر الناتج عن الأداء الإستراتيجي.

(٤) قياس الأداء ويتضمن في ثناياها قياس توازن الأداء التكتيكي في المدى الزمني قصير الأجل والأداء الإستراتيجي في المدى الزمني طويل الأجل، ومحاولة الاحتواء التدريجي لفجوات الأداء الإستراتيجي.

(٥) تقويم الأداء في ضوء مراعاة اختلال التوازن بين الأجلين قصير وطويل المدى.

ثانياً: مجموعة الخصائص

(١) قيام مقاييس الأداء الإستراتيجي على منظورين أساسيين هما منظور النواتج ومنظور النشاط.

(٢) ارتباط مقاييس الأداء الإستراتيجي بأهداف إستراتيجية محددة لكل منظور.

(٣) مزج المقاييس المالية بالمقاييس غير المالية.

(٤) محدودية عدد مقاييس الأداء الإستراتيجي.

(٥) ملاءمة مقاييس الأداء الإستراتيجي من خلال استخدام نماذج الربط الإستراتيجي أو خرائط الإستراتيجية لوصف علاقات السببية بين المقاييس المختلفة.

(٦) استخدام قائمة الغايات.

(٧) تكوين وحدة إدارة الإستراتيجية.

(٨) احتواء الخطر الناتج عن الأداء الإستراتيجي.

(٩) احتواء فجوات الأداء الإستراتيجي.

(١٠) استخدام النظم البرمجية لصياغة وتشغيل مقياس الأداء المتوازن.

(١١) موافقة وأهلية الإدارة العليا على استخدام مقياس الأداء المتوازن كأداة لإدارة الأداء الإستراتيجي.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA
Saudi Organization For Certified Public Accountants

طلب تقدم لاختبار زمالة الهيئة

التاريخ : / / ١٤هـ الموافق : / / ٢٠ م

الاسم : _____ الجنسية : _____

نوع الهوية :(بطاقة أحوال/إقامة/جواز) الرقم : [ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ] في / / ١٤هـ مصدرها : _____

جهة العمل: _____ هاتف : (_____) فاكس : (_____)

العنوان : ص.ب (_____) المدينة : (_____) الرمز البريدي : (_____)

جوال : (_____) هاتف منزل :(_____) بريد الكتروني Email : _____

يستكمل هذا الجزء عند التقدم لأول مرة ، أو في حالة اختلاف أي من المعلومات التي سبق بيانها في طلب التقدم للاختبار سابقا:

المؤهل العلمي : ◯ دكتوراه ◯ ماجستير ◯ بكالوريوس ◯ أخرى (حدد) .....

التخصـــص : ◯ محاسبة ◯ أخرى (حدد) .....

اسم الجامعـة : ..... التقدير : ..... لغة الدراسة : ..... سنة التخرج : .....

المؤهل المهني : ◯ SOCPA ◯ CPA ◯ CA ◯ أخرى (حدد) .....

هل تم حضور للدورات التدريبية لإعداد لاختبار الزمالة ؟ ☐ دورات الهيئة ☐ دورات جهات أخرى (حدد) : .....

تكاليف الدورة : ☐ دفعت ذاتيا ☐ دفعت من قبل جهة العمل

المواد التي ترغب الاختبار فيها : ☐ المحاسبة ☐ المراجعة ☐ الزكاة والضريبة
☐ فقه المعاملات ☐ الأنظمة التجارية ☐ المعايير المهنية

مكان عقد الاختبار : ◯ الرياض ◯ جـــدة ◯ الدمـــام

رقـــم الـــدورة : ☐ ٢٠٠٧/١م ☐ ٢٠٠٧/٢م ☐ ٢٠٠٨/١م ☐ ٢٠٠٨/٢م
☐ ٢٠٠٩/١ ☐ ٢٠٠٩/٢م ☐ ٢٠١٠/١م ☐ ٢٠١٠/٢م

طريقة سداد الاشتراك :

☐ نقـــدا ☐ شيكا باسم الهيئة ☐ إيداعا في حساب الهيئة ☐ تعميدا من جهة العمل

رقم حساب الهيئة لدى بنك ساب : ٠٧٧٠٠٢٨٢٢٠٠٢

للاستعمال الرسمي فقط :

الرقم العام (الاسم) :

رقم المتقدم :

سدد المبلغ _____ ريال بسند قبض رقم: _____ وتاريخ : _____ الموافق : _____

الاسم : _____ التوقيع : _____ التاريخ : _____

ص.ب : ٢٢٦٤٦ – الرياض : ١١٤١٦ – المملكة العربية السعودية – هاتف : ٤٠٢٨٥٥٥ – فاكس : ٤٠٢٥٦١٦
P.O. Box : 22646 – Riyadh : 11416 – Kingdom of Saudi Arabia – Tel. : 4028555 – Fax : 4025616
البريد الالكتروني: exam@socpa.org.sa موقع الهيئة : www.socpa.org.sa

الدورات التدريبية ودورها في تنمية القدرات

عبدالله الراجح
مدير التحرير

تهدف الدورات التدريبية في أي مجال من المجالات إلى الرقي بمستويات المتدرب وتعزيز إمكانياته في مجال مهنته. وتقوم على تحديث معلوماته ومهاراته الفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المتدرب ومن هذا المنطلق نجد أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومن خلال لجنة التدريب والتعليم المستمر قد خطت خطوات متميزة في هذا المجال فهي تقوم بعقد دورات تدريبية تهدف إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدرب على تطبيقها بمهارة عالية. كما تساعد هذه الدورات على توفير أفراد مؤهلين تأهيلاً كافياً في مجالات المحاسبة والمراجعة وغير ذلك من المواضيع ذات العلاقة بمهنة المحاسبة. وتساعد أيضاً على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة ومساعدة القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني .

وبكل سرور يمكننا القول أن الهيئة حققت ولله الحمد منجزات متميزة في هذا الشأن. وما هذا الإقبال المتزايد على هذه الدورات إلا دليلاً كافياً على ما تمتاز به هذه الدورات وما تقدمه من تطوير في قدرات المتدرب.

القاموس المهني

يستعرض لكم القاموس في كل عدد من النشرة عدداً من المصطلحات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

الأصل الثابت :

أي شيء له وجود مادي ملموس وله قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع الاقتصادية في المستقبل واكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي ، شريطة أن يكون قابلا للقياس المالي حاليا بدرجة مقبولة من الثقة ، وألا يكون مرتبطا بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس ، وأن يكون الغرض من اقتنائه استخدامه لأكثر من فترة مالية واحدة.

الاستهلاك :

ما يحمل على دخل الفترة المالية مقابل توزيع تكلفة الأصل القابلة للاستهلاك بطريقة منطقية ومنتظمة خلال العمر الإنتاجي للأصل.

الإيرادات :

الزيادة في أحد أو بعض عناصر الأصول أو نقص في أحد أو بعض عناصر الخصوم نتيجة إنتاج أو بيع السلع والبضائع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول المنشأة أو القيام بأي أنشطة أخرى تمثل في مجموعها العمليات الرئيسة المستمرة للوحدة المحاسبية. المكاسب :

تمثل أي زيادة في حقوق الملاك نتيجة عمليات عارضة أو أي عمليات أخرى بخلاف العمليات الرئيسة للمنشأة أو الاستثمارات الإضافية للملاك.

الربط النهائي :

هو الربط الزكوي النهائي الذي يصدر من مصلحة الزكاة والدخل ولم تعترض عليه المنشأة خلال مدة الاعتراض النظامية ، أو الربط الزكوي المعدل الصادر من المصلحة ولم يستأنف أو الصادر بموجب قرار من اللجنة الاستئنافية.

الشركة المختلطة :

هي الشركات التي يتم تأسيسها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي ولا يتمتع جميع مالكي حصص رأسمالها بجنسية المملكة العربية السعودية ومن في حكمها.

التأكيد السلبي :

النتيجة التي توصل إليها المحاسب القانوني بأنه لم تصل إلى علمه بناءً على العمل الذي قام به أية معلومات تبين أن التأكيد لم يتم عرضه في كافة النواحي المهمة وفقا للمعايير أو المقاييس أو الأسس المعتمدة من جهة مختصة، أو المبينة في التأكيد .

زمالة الهيئة (قيمة مضافة لمن يحصل عليها)

إبراهيم عبود باعشن
مدير تنفيذي
مكتب عبود بن أبي بكر باعشن
محاسبون ومراجعون قانونيون

تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة من أهم المقومات والمرتكزات الأساسية التي تخدم الإقتصاد الوطني نظراً لما تقدمه من خدمات متعددة يستفيد منها عدد كبير من المستخدمين كالقطاعات الحكومية والبنوك والمستثمرين والباحثين وغير ذلك من الذين يهمهم ما يقدمه المحاسبون القانونيون من هذه الخدمات. ونظراً لأهمية هذا الدور الذي يلعبه المحاسب القانوني فقد حرصت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية على تطبيق معايير مهنية متكاملة وبرنامج شامل يكفل ويحقق بمشيئة الله تعالى إيجاد نوعية من المحاسبين القانونيين المؤهلين تأهيلا عملياً على مستوى عال بحيث لا يقلون كفاءة عن نظرائهم في كبريات الدول المتقدمة في مهنة المحاسبة والمراجعة.

ومن أهم المقومات التي يجب على أي شخص يرغب في أن يكون محاسباً قانونياً هو إجتياز إختبار زمالة الهيئة للمحاسبين القانونيين والذي يعد واحداً من أكثر الإختبارات المهنية شمولاً وإتساقاً مع معايير الإختبارات المهنية في كبريات الدول المتقدمة في مهنة المحاسبة والمراجعة حيث تركز الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على النوعية وليس الكمية وهي بهذا النهج تحرص على خدمة الإقتصاد الوطني بإيجاد محاسبين على مستوى عال من المعرفة يمكنهم من العمل في أكثر من مجال في سوق العمل وبالتالي فإن تجربتي الشخصية في دخول وإجتياز إختبار الزمالة بفضل الله تعالى وتوفيقه كانت تجربة إيجابية جداً وأعتبر أن شهادة الزمالة كانت بمثابة قيمة مضافة لمن يحصل عليها وكما أنها تزيد الثقة بالنفس وتجعل من يحصل عليها من الأشخاص المميزين هذا بالإضافة إلى أن سوق العمل يبحث عن حاملي هذا النوع من المؤهلات ولذلك فإنني أنصح بالسعي دوماً للحصول على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

مستقبل مهنة المحاسبة .. وجهود أبنائها

عبدالمجيد الفايز
مستشار التحرير

المتابع لمراحل تطور مهنة المحاسبة في المملكة سيجد أن أبنائها والمنتسبين إليها لهم يد طولى في وصولها لهذه المرحلة المتقدمة التي نفاخر ونزهو بها رغم أن تلك المنجزات لا يعلمها ولا يقدرها سوى معشر المحاسبين والمهتمين - هذا هو رأيي على الأقل - فلقد كانوا الداعم الأول لها منذ بداياتها وحتى اليوم ، كما يتوقع أن يكونوا الضامن لتطورها بعد الله سبحانه وتعالي في المستقبل.

فمنذ أيام معالي الأستاذ عبدالعزيز الراشد والدكتور عبدالرحمن الحميّد والأستاذ يوسف المبارك وكوكبة من المهتمين بالمهنة والجميع يتابع مراحل تطور المهنة بدءاً بتأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين قبل نحو ستة عشر عاما مرورا بإطلاق مجموعة معايير المحاسبة والمراجعة وتدشين اختبارات زمالة هيئة المحاسبين وإقامة الدورات التدريبية وتنظيم المهنة بشكل عام والمشاركة بحيوية في الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية .

اليوم نحن في أمس الحاجة لتفعيل دور الهيئة على المستوى الوطني بعد أن قطعت شوطا طويلا في تنظيم المهنة وأعني بذلك مشاركتها بشكل أكثر فاعلية لخدمة اقتصادنا الوطني بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى مثل وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة السوق المالية ومؤسسة النقد ووزارة التجارة وغيرها من الجهات ، وهذا الدور الذي أتحدث عنه سيكون تحت سقف المسؤولية الوطنية التي ينبغي تفعيلها خدمة لاقتصادنا وحماية له وإذا كان الدور الجديد للهيئة لا يدخل ضمن مهام ومسؤوليات الهيئة حسب نظامها الأساسي فهو جدير بمناقشته على مستوى مجلس إدارة الهيئة .

لم يعد الدور المهني الخالص هو ما نتطلع إليه رغم أن الهيئات المماثلة لم تتجاوزه إلى أدوار أخرى وذلك للأسباب منها أن الهيئة كما سبق وذكرت قطعت شوطا لا بأس فيه في موضوع تنظيم المهنة ولم يتبقى سوى أعمال تطويرية يمكن تأديتها خلال السنوات القادمة ، وأيضا كي يتم ردم الهوة أو الفجوة في الوعي بأهمية وأهداف مهنة المحاسبة والمراجعة لدى كثير من صانعي القرارات المالية والاقتصادية لدينا في المملكة.

هيئتنا الوطنية تستطيع القيام بأدوار متنوعة وجديدة على المستوى الوطني خلاف أدوارها المعروفة فهي بيت الماليين والإطار الذي يجمعهم وترتبط و تتواصل مع المحاسبين والماليين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات أو الممارسين أو كبار التنفيذيين في معظم الشركات الكبرى.

تستطيع هيئتنا الوطنية القيام بأدوار استشارية هامة على مستوى الاقتصاد الوطني كما يمكنها القيام بأدوار أهم عن طريق تبني بعض البرامج والمشاريع بشكل مباشر .

تلك الرؤية الجديدة في مهام الهيئة إذا ما اتفق عليها من قبل مسئوليها والقريبين منها تتطلب إيصالها للمسئولين و تدعيم وتقوية الكوادر البشرية للهيئة و دعم مواردها المالية .

أتفهم أن مثل هذا المقترح قد يثير نقاشا حول أهداف الهيئة وحدود مسؤولياتها المهنية لكنني أرى أنه تطور طبيعي ينسجم مع متطلبات خططنا التنموية الوطنية.

استخدم الطريقة الأسهل لتعديل خواص خدمات جوالك أو هاتفك عبر وسيلة إلكترونية متطورة تلبي احتياجاتك وتجعل حياتك وأعمالك أكثر نجاحاً.

سجّل الآن في موقع خدماتي www.stc.com.sa واستفد من المميزات العديدة ومنها:

- عرض الفواتير وسدادها
- تأسيس خدمة آفاق DSL
- خدمة شحن سوا
- تغيير الباقات والحد الائتماني
- تعديل خواص الخدمات
- إرسال الرسائل القصيرة مجّاناً

الاتصالات السعودية
SAUDI TELECOM
معاً لغدٍ واعد